

زيارة «حزب الله» الرابية جاءت للتمييز بين الخلافات والمسائل الوطنية

انتخاب رئيس للجمهورية ضرورة سياسية ودستورية وأمنية نشر تقارير الوكالة الذرية هدفه التأثير في المفاوضات

تنوعت الملفات والمواضيع التي تناولتها وكالات الأنباء والقنوات المحلية في برامجها السياسية أمس. أزمة الفساد الغذائي بقيت على قائمة الأولويات، وفي هذا السياق وصفت وزيرة شؤون المهجرين ليس شبيطني ما يقوم به وزير الصحة وائل أبو فاعور بالتمتاز بالنسبة إلى المصلحة العامة، لكنها اعتبرت ان هذا لا يعني أن أبو فاعور محق مئة في المئة، إذ قد تكون المعايير الفنية مختلفة عن الإذاعات العادية، لأنه في حال وجدت مواد غير سليمة في إحدى المتاجر فهذا لا يعني ان صاحب المتجر مذنب. وطغت زيارة وفد حزب الله الرابية على المشهد السياسي، حيث لفت أمين سر كتلة التغيير والإصلاح النائب ابراهيم كنعان الى ان هناك خلافات كانت ولا تزال حول تكوين السلطة والتعديل وجاء اللقاء للتمييز بين هذه الخلافات والمسائل الوطنية الكبرى، ومنها الاستقرار والتحالف القائم على خلفيته، وجاء تصريح حسين خليل واضحاً في هذا الشأن، وهذا ما يؤكد استقلالية التيار في نظره الى الامور الأساسية والوطنية.

اما في ملف الطعن بالتعديل الذي يسلك مساره الدستوري، أشار عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب عباس هاشم الى اننا تقدمنا بالطعن أمام المجلس الدستوري انطلاقاً من حقنا الدستوري، ورئيس مجلس النواب نبية بري هو الذي أصر على إنشاء المجلس الدستوري، موضعاً ان المجلس الدستوري انشئ ليكون ضماناً لعدم طغيان أي اقلية على

أي اقلية وللمراقبة دستورية القوانين. في الملف الرئاسي جزم عضو كتلة المستقبل النائب محمد الحجار أن أي قانون للانتخاب لن يمر من دون انتخاب رئيس. فيما أشار الوزير السابق كريم بقرادوني إلى أن التعديل يجب أن يشكل حافزاً لنا للتوجه فوراً للانتخاب رئيس للجمهورية، وبخاصة أن الفرصة مؤاتية ويجب اغتنامها لنقوم بذلك داخلياً بعيداً عن املاءات الخارج المشغول بملفات أكبر من لبنان، معتبراً أن انتخاب رئيس للجمهورية ليس ضرورة سياسية ودستورية فحسب بل ضرورة أمنية أيضاً. الملف النووي الإيراني لا يزال يشكل محور اهتمام وتركيز القنوات الفضائية وكالات الأنباء، حيث اعتبر مستشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الشؤون الدولية حسين شيخ الاسلام ان الاتفاق النووي يجب ان يصادق عليه المجلس الذي يقرر اذا كان هذا الاتفاق يحظى بالأهمية ام لا، لافتاً الى انه اذا رأى نواب الشعب ان الاتفاق له قيمته في مقابل الامتيازات التي تمنح، فسؤيدون الاتفاق الان ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية ليست مكلفة بالقبول بأي اتفاق يحصل.

بينما انتقد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي اداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معتبراً ان الإصدار المبكر لتقارير الوكالة والتي ينبغي ان تقدم بصورة سرية قبل اكتمالها بأنه يمس مصداقية الوكالة، معتبراً ان الهدف من وراء كشفها التأثير في مسار المفاوضات.



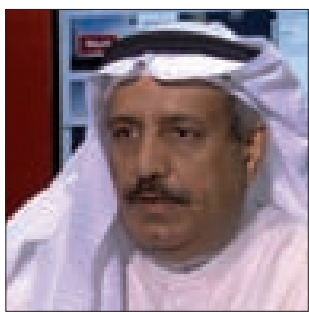
وقال رداً على قول البعض ان الاتفاق النهائي ليس في حاجة الى مصادقة مجلس الشورى الإسلامي: «ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية لديها دستور وبناء على دستورها فإن اي اتفاق طويل الأمد كالاتفاق النهائي للمفاوضات النووية، لابد ان يحال الى مجلس الشورى الإسلامي للمصادقة عليه». وأوضح شيخ الإسلام ان الفريق الإيراني المفاوض يحظى بدعم مجلس الشورى الإسلامي، وان أعضاء من أفضل الشخصيات المشاركة في المفاوضات مع مجموعة (1+5)، إلا أنهم مكثفون فقط من قبل الشعب الإيراني بالمسامحة ولا يمكنهم ان يوقعوا الاتفاق النهائي، لأن الدستور لم يمنحهم هذا الحق».



كمالوندي لـ «أنا»: نشر تقارير وكالة الطاقة هدفه التأثير في المفاوضات

انتقد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي اداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معتبراً الإصدار المبكر لتقارير الوكالة والتي ينبغي ان تقدم بصورة سرية قبل اكتمالها بأنه يمس مصداقية الوكالة.

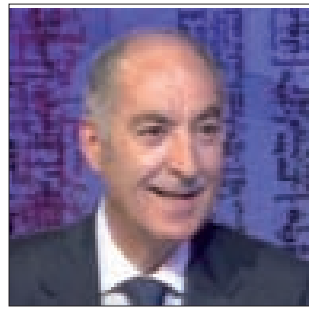
وقال كمالوندي حول التقارير التي اوردتها وسائل الاعلام الغربية التي افادت بتصحيح الوكالة معلوماتها حول خفض تقدير إيراتها أن حجم احتياطي اليورانيوم الموجود لدى إيران: «ان هذا لم يكن أول خطأ ترتكبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويبدو وفقاً للمسيرة الراهنة أنها لن تكون الأخيرة أيضاً». وأضاف: «وفقاً للقواعد المتبعة في الوكالة، يتم تقديم التقارير حول كيفية تنفيذ اجراءات الامان للدول ومن ضمنها إيران، وإعادة الايضاحات والتعديلات يجب ان تبقى سرية حتى يتم تقديمها الى مجلس الحكام، في حين ان نشر هذه التقارير في بعض المواقع المتعلقة بالدول الغربية يجري لتحقيق أهداف سياسية خاصة وبغية التأثير في مسيرة المفاوضات». وتابع كمالوندي: «لقد ذكرنا الوكالة مراراً باخطائها المختلفة ومنها الأخطاء في الأرقام والتزام مبدأ السرية وعدم التسرع في الاستنتاج وحالات مماثلة وقدمنا لها ملاحظاتنا بصورة تحريرية وشفهية». وأضاف ان إيران تعتبر ان «هذا الأسلوب يخلق مشاكل للطرفين»، مؤكداً ان «نشر القضية الى وسائل الاعلام واستغلال القضية من جانب بعض الدول وبعض المواقع الغربية لا يخدم الوكالة ولا إيران». وأكد كمالوندي ان «التقرير النهائي يمكن ان يصدر بصورة رسمية فقط بعد تقديمه الى مجلس الحكام بمعية آراء الأعضاء وكذلك وجهات نظر الدولة المعنية بالتقرير». وأوضح «اننا وبصورة طبيعية نقدم ملاحظاتنا عن اجتماعات مجلس الحكام ويتم تقديم التقرير الايضاحي بعد تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية». وشدد على انه «لو لم يتم نشر التقرير الابتدائي والتمهيدي في وسائل الاعلام قبل اكتماله لما كانت الحاجة تستشعر من جانب إيران لإصدار التعديل من قبل الوكالة وان هذا الأمر يمس مصداقية الوكالة أكثر من أي شيء آخر».



يوسف لـ «سي أن أن»: نتطلع للتوسع في المغرب والمند

رأى المدير التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية والرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية، عدنان يوسف، ان نتائج النصف الأول للمجموعة فأتت التوقعات وتحدثت الأزمات في المنطقة والعالم، مؤكداً النتائج الإيجابية للمجموعة في مصر وتركيا وتونس، كما توقع دخول السوق المغربية قريباً، مع التطلع إلى الهند والصين. وأشار يوسف معلقاً على نتائج النصف الأول للمجموعة المصرفية الى ان «نتائجنا للنصف الأول من 2014 كانت جيدة جداً، فقد بلغ مجموع الأرباح التشغيلية 445 مليون دولار في النصف الأول مقارنة مع 472 مليون دولار أميركي في النصف الأول من عام 2013، بتباطؤ نسبته 6 في المئة، ويعد حسماً كل المصارف التشغيلية التي ارتفعت بنسبة 3 في المئة، بسبب نمو المصارف المتعلقة بالتوسع في افتتاح الفروع الجديدة مع نهاية 2013 والنصف الأول من 2014، ارتفع صافي الدخل بنسبة 2 في المئة ليبلغ 143 مليون دولار». ولفت يوسف إلى «تراجع المخصصات على خلفية تحسن جودة أصول المجموعة»، مضيفاً: «نحن لم نكن نتوقع هذه النتائج التي تظهر حصول ارتفاع في الأرباح الصافية، والسبب ان الفترة الماضية شهدت افتتاح العديد من الفروع الجديدة، فقد أضفنا 54 فرعاً عام 2013 و84 فرعاً لعام 2014، كما ارتفع عدد موظفينا إلى 11 ألف موظف وارتفع عدد الفروع العاملة حتى الآن إلى 506، إلى جانب ما كانت تمر به المنطقة والعالم من أوضاع، وهي كلها عوامل أتوقع أن تزول في النصف الثاني الذي أقدر ان تنمو فيه الأرباح الصافية بنسبة عشرة في المئة».

وتفى يوسف وجود قلق من امتداد الأزمة السياسية في تركيا إلى المصارف الإسلامية قائلاً: «هناك فصل كبير بين السياسة والاقتصاد، كما ان المصرف المركزي التركي قوي ومعروف باستقلاليته فخلال الأشهر الستة الماضية قام برفع أسعار الفائدة في حين كانت الحكومة تتوقع تخفيضها ما يؤكد استقلاليته». وعلق يوسف على المفاوضات التي تشهدها سوق المصارف الإسلامية، وفي مقدمها عمليات الاندماج في ماليزيا بالقول: «هناك حاجة لمؤسسات كبيرة، وبخاصة بعد نجاح المصارف الإسلامية وأثبتت المصرفية الإسلامية جداتها وقدرتها على العطاء وتقديم منتجات جديدة».



هاشم لـ «أي أن»: المجلس الدستوري أنشئ ليكون ضماناً

أشار عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب عباس هاشم الى اننا تقدمنا بالطعن أمام المجلس الدستوري انطلاقاً من حقنا الدستوري، ورئيس مجلس النواب نبية بري هو الذي أصر على إنشاء المجلس الدستوري، مؤكداً ان «المجلس الدستوري أنشئ ليكون ضماناً لعدم طغيان أي اقلية على أي اقلية وللمراقبة دستورية القوانين». وأكد هاشم انه «انطلاقاً من حقنا الدستوري والقانوني قدمنا الطعن وعرضنا الأسباب الموجبة التي تظهر تخلف الحكومة عن القيام بواجباتها تجاه الانتخابات، وتلك الوزارات المختصة وهي وزارتا الداخلية والعدل اللتان دفعتا باتجاه التعديل». ولفت الى اننا «ضعنا في سبيل تعيين الهيئة المشرفة التزاماً منا بقانون الانتخابات، وحتى وزارة الخارجية قامت بواجباتها»، مشيراً الى انه «قبل ان يعلن رئيس الحكومة السابق سعد الحريري موقفه، أعلن وزير الداخلية نهاد المشنوق عن عجز وزارة الداخلية اجراء الانتخابات وبدأ التحضير لخطاب الحريري بالكلام عن المسألة الأمنية وعدم المقدرة على تأمين القوى الأمنية». ورأى هاشم ان «وزير الداخلية وضع فرضية من الممكن أن تكون موضع بحث»، لافتاً الى ان «المناطق المستهدفة كانت مستهدفة مباشرة بعمليات ارهابية، وحتى لو كانت الفرضية صحيحة كان يجب ان يتم تنفيذها سرية، مشيراً الى ان «بري حريص على ايجاد النقاط المشتركة والزم نفسه بميثاقية الانتخابات».



بقرادوني لـ «الشرة»: التمديد يجب أن يشكل حافزاً للانتخاب رئيس

استبعد الوزير السابق كريم بقرادوني تكرار سيناريو عام 2013 حين تم تعطيل نصاب المجلس الدستوري الذي لم ينجح وقتها بالبت في الطعن بقانون التمديد الذي تقدم به التيار الوطني الحر، متوقفاً ان «تكون الامور مختلفة هذه المرة، فبعد اجتماعاً وبيت بالطعن الجديد، أما اذا حصل غير ذلك وتعطل النصاب فهذا يعني ان لا سبب لوجوده والفضل المطالبة بإلغائه».

واعتبر بقرادوني، ان «المنطق الذي اتبعه التيار الوطني الحر طبيعي، فبعد اعلان رفضه التصويت مع التمديد كان لا بد من اللعن بالقانون»، معتبراً ان «الموضوع القانوني حالياً بيد المجلس الدستوري الذي يتمتع بقضاته بصداقة عالية».

وفي السياسة، رأى بقرادوني ان «المطلوب الوصول لقناعة برفض التمديد على كل المستويات بخاصة ان الاستثناء بات يتحول للاساس وهذا خطر حقيقي يهدد النظام الديمقراطي»، لافتاً الى ان «لا قاعدة دستورية تتيح السير بتمديد ولاية المجلس النيابي حتى ولو خلت سدة الرئاسة».

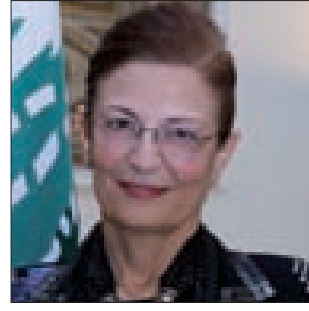
وفيما اعتبر ان «التمديد يهدد الانتخابات، والاساس هو الانتخابات اما الاستثنائي فالتمديد المنافي للعلم الديمقراطي»، لفت الى ان «الأوضاع التي يمر بها لبنان غير استثنائية ولا تستدعي التمديد». وشدد بقرادوني على ان «لبنان أحوج ما يكون حالياً لإبراز وجهه الديمقراطي فيما يتقاتلون في العالم العربي بحثاً عن الديمقراطية»، وقال: «يجب ألا نعطي مثلاً سلباً لهذه الدول التي تسعى الى أن تكون مثلاً، وتتوق لنظام يشبه نظامنا».

ودعا بقرادوني الى «عدم الربط بين موضوع التمديد والانتخابات الرئاسية»، مستبعداً ان «يكون تمديد ولاية المجلس النيابي تمديداً للستاتيكو المتحكم بالبلد»، وأشار الى ان «التمديد يجب ان يشكل حافزاً لنا للتوجه فوراً لانتخاب رئيس، وبخاصة ان الفرصة مؤاتية ويجب اغتنامها لنقوم بذلك داخلياً بعيداً عن املاءات الخارج المشغول بملفات أكبر من لبنان، فالدول الإقليمية مشغولة بالملف النووي الإيراني وداعش وغيره من القضايا الكبرى، فيما الدول العربية منهكة بمشاكلها».

شيخ الإسلام لـ «انباء فارس»: يجب أن يصادق مجلس الشورى على الاتفاق النووي

اعتبر مستشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الشؤون الدولية حسين شيخ الإسلام ان «الاتفاق النووي يجب ان يصادق عليه المجلس الذي يقرر اذا كان هذا الاتفاق يحظى بالأهمية أم لا».

وقال شيخ الإسلام في تصريح على هامش تفقده المعرض العشرين للصحافة وكالات الأنباء، رداً على سؤال: هل إن الاتفاق النووي النهائي في حاجة الى مصادقة مجلس الشورى الإسلامي؟، قال: «الفريق النووي المفاوض مكلف من قبل الشعب الإيراني بان يساهم ويحصل على حق أكبر لإيران، ولكن بعد ان تنتهي المفاوضات، فإن هذا الاتفاق سيحال الى مجلس الشورى ليقبل به أو لا يقبل». وأضاف: «إذا رأى نواب الشعب ان الاتفاق له قيمته في مقابل الامتيازات التي تمنح، فسؤيدون الاتفاق، الا ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية ليست مكلفة بالقبول بأي اتفاق يحصل».



شبيطني لـ «أخبار اليوم»: ما يقوم به أبو فاعور ممتاز لكنه ليس محقاً مئة في المئة

رأت وزيرة شؤون المهجرين ليس شبيطني انه حين يبحث الجميع عن المصلحة العامة النتيجة تصب في المكان نفسه، معتبرة ان ما يحصل من جدالات وإنقسامات وتوترات هو نتيجة المصلحة الخاصة. وأسفت شبيطني للحملات التي تشن بين الوزراء قائلة: «عندما يجلس الجميع الى الطاولة نفسها بذهن صاف وشفافية لا يمكن ان يصلوا الى خلاف».

وأوصفت ما يقوم به وزير الصحة وائل أبو فاعور به «بالممتاز بالنسبة الى المصلحة العامة»، ولفت الى ان «هناك إمكانية للوصول الى النتيجة المرجوة من دون صفة»، سائلة: «ماذا يريد الشعب أكثر من وزير شاب يبرح من مكان الى آخر لكشف المتاجر التي تحتوي على مواد غير سليمة؟»، قائلة: «لكن هذا لا يعني ان أبو فاعور محق مئة في المئة، إذ قد تكون المعايير الفنية مختلفة عن الإذاعات العادية»، مضيفة: «في حال وجدت مواد غير سليمة في أحد المتاجر فهذا لا يعني ان صاحب المتجر مذنب، وبالتالي على الجميع الجلوس الى الطاولة نفسها للتحقق».

أما بالنسبة الى السجالات التي حصل بالأمس داخل مجلس الوزراء حول ملف الاتصالات، أوضحت شبيطني انها دعت الوزراء الى نقاش هادئ يوصل الى نتيجة، مشيرة الى انها طلبت من الوزير محمد فتينش ان يتدخل للتهيئة، خصوصاً ان هذا الأخير كان الى جانب الوزير جبران باسيل وكانت لديه لائحة من الاقتادات للمشروع الذي قدمه الوزير بطرس حرب».

وشددت على ضرورة ان يبحث الجميع عن مصلحة الدولة وليس عن مصلحة الشركات مستعربة كيف اختلط وزيران على الحوافر التي ستقدم للشركات.

على صعيد آخر، أسفت شبيطني ان «قأتي ذكرى الاستقلال في غياب رئيس البلاد، آلمة في ان يحصل اتفاق ويتواجد نواب التيار الوطني الحر في المجلس النيابي»، متوقفة ألا «يترك رئيس مجلس النواب نبية بري الأمور كما هي عليه»، قائلة: «فقدع الرئيس بري... مش هين أبدا، فهو مشكور على مقاربهته للأمر ومواقفه الوطنية على مختلف الصعد، وبالتالي هو سيسعى للتوصل الى حل»، مضيفة: «بري زعيم وطني لن يتخلى عن مسؤولياته».

وقالت: «لا استطيع ان أؤكد ان الأمور نضجت بالنسبة الى الإستحقاق الرئاسي لكنني متفائلة».



كنعان لـ «صوت لبنان»: زيارة حزب الله جاءت للتمييز بين الخلافات والمسائل الوطنية الكبرى

أكد أمين سر كتلة التغيير والإصلاح النائب ابراهيم كنعان ان التيار الوطني الحر أثبت ميثاقته واستقلاليته، داعياً الجميع الى «تحمل مسؤولياتهم تجاه اللبنانيين».

وعن وصف رئيس حزب «القوات» سمير جعجع مراجعة الطعن بالخطوة الفولكلورية، قال كنعان: «من غير المستغرب على من سار بركب التمديد ان يصف الطعن بذلك، هناك 96 نائباً ساروا بالتمديد ولم يبق الا التيار الوطني الحر والكتائب، ولتكون خطوتنا أكثر جدية ذهبنا أبعد بطعن قوي من 28 صفحة، ونأسف ان نعتبر العودة الى أعلى سلطة قضائية بمثابة أمر فولكلوري، وعندما تنعى المؤسسات في هذا الشكل فالعوض بسلامتك في لبنان، فيما المطلوب ان تشهد لمؤسساتنا ونؤكد إيماننا بالدولة مهما كانت الظروف والصعوبات، ولا يصح الاسهام بضرب هذا الإيمان عند اللبنانيين».

وعن زيارة وفد من حزب الله الرابية، لفت كنعان الى «ان هناك خلافات كانت ولا تزال حول تكوين السلطة والتعديل وجاء اللقاء للتمييز بين هذه الخلافات والمسائل الوطنية الكبرى، ومنها الاستقرار والتحالف القائم على خلفيته، وجاء تصريح حسين خليل واضحاً في هذا الشأن، وهذا ما يؤكد استقلالية التيار في نظرتهم الى الامور الأساسية والوطنية، ونتاج العماد ميشال عون في عملية الربط ما بين مختلف مكونات المجتمع، والتي كانت أساس التفاهم، ومهما حصل من اختلافات تبقى المساحة المشتركة قائمة». وأوضح كنعان «اننا واقعيون ونعرف ان حل الأزمات الداخلية في حاجة الى أكثر من مؤكن، والانفتاح والحوار على سائر الأحزاب كان برفض الوصول الى حلول، وتعطيل محاولة إفضال المؤسسات في لبنان، من هنا كان نعلن إيماننا مهما بلغت الصعوبات بالإصلاحيات في البلاد وبالقبضاء، ونعطي بذلك فرصة الى اللبنانيين ليتاملوا بوطنهم، وإلى القضاة لينتفضوا من أجل الدولة والمؤسسات».



الحجار لـ «أوتي في»: أي قانون للانتخاب لن يمر من دون انتخاب رئيس للجمهورية

لقت عضو كتلة المستقبل النائب محمد الحجار الى ان «تأمين انتخاب رئيس للجمهورية عبر الوصول الى مرشح توافقي هو كفيلاً بتأمين البيئة لإنتاج أي حوار».

ورأى الحجار ان «رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون ورئيس حزب «القوات» سمير جعجع لا يستطيعان تأمين النصاب اللازم، لذلك فإنه أن الأوان للبحث عن شخص توافقي لملء الفراغ الرئاسي».

وأضاف الحجار انه «إذا لم يستطع حزب الله ان يوصل رئيساً للجمهورية ضمن استكمال مشروعه سيستمر بالمرحلة»، مؤكداً ان «أي قانون للانتخاب لن يمر من دون انتخاب رئيس، وان كل من سار بالتمديد للبرلمان كان ضجعا وتحملاً ومسؤولية وطنية». موضحاً اننا «لم نذهب الى خيار التمديد بارادتنا، بل كان هناك واقع يقول ما الذي يضمن انه بحال لم نذهب الى التمديد ووافقنا على اجراء انتخابات نيابية ان يمتنع بعض الأحزاب عن الحضور وانتخاب مجلس في ظل الفراغ الرئاسي كحزب الكتائب اللبنانية او غيره، لأنه إذا حل المجلس النيابي تصحح الحكومة حكومة تصريف أعمال».